الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.24

Distr.: General

14 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٤

المعقودة بالمقر، نيويورك،

الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،

الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أسدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(ج) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا (تابع)

حلقة مناقشة عن كيفية تحقيق تساوق أفضل وتحسين التنسيق بين الاتفاقيات البيئية وذات الصلة بالبيئة

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/53/25، A/53/72-S/1998/156، A/53/95 S/1998/311، A/53/96، A/53/156-S/1998/78، A/53/165-S/1998/601، A/53/371-S/1998/848، A/53/416، A/53/425، A/53/487)

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/53/449)

(ج) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/53/65-E/1998/5، A/53/358)

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/53/451)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/53/516)

حلقة مناقشة عن كيفية تحقيق تساوق أفضل وتحسين التنسيق بين الاتفاقيات البيئية وذات الصلة بالبيئة

١ - **الرئيس:** قدم المشاركين في المناقشة على النحو التالي: السيد ديالو (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا)، والسيد زاميت - كوتاجار (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) والسيد جونستون (اتفاقية التنوع البيولوجي).

٢ - **السيد ديالو** (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا): قال إنه في أثناء المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تم بحث الصلات بين تدهور التربة، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، أظهرت الدراسات التي أجريت بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والفريق الدولي المعني بتغير المناخ بأن تدهور التربة آخذ في التسارع، إن لم يكن قد نشأ عن تغير المناخ، ويمكن أن يكون لتدابير مكافحة تدهور التربة تأثير إيجابي على عملية تغير المناخ.

٣ - وذكر أنه في المستقبل، ينبغي بذل جهد لتحديد الصلات بين تدهور التربة وتغير المناخ في برامج العمل القطرية الموضوعة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد يتبع نفس النهج لتحديد الصلات بين التنوع البيولوجي وتدهور التربة في مرحلة مبكرة. وأعرب عن اعتقاده الجازم بأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تحجم عن فرض النهج من القمة إلى القاعدة بل ينبغي لها أن تدعم المبادرات المتخذة على المستوى القطري.

٤ - **السيد زاميت - كوتاجار** (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): قال إن من المعهود أن لا يتم التنسيق بشكل طبيعي، وإنه يحتاج إلى تدخل - في شكل سلطة إدارية أو حكومية دولية، أو إقناع، أو مراقبة مالية ونفوذ. وعلاوة على ذلك ينبغي الشروع في التنسيق مع وضع أهداف محددة نصب العين. وإن أي منهج شديد الشمولية قد يكون مفرطا وعائقا للعمل. ويفضل التحرك بحذر أكبر، والتركيز على حل مشكلة دون خلق مشاكل أخرى في الوقت نفسه، كما تم عند تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة.

٥ - وذكر أن هذه الاتفاقيات ليست برامج عمل، بل عبارة عن صكوك ملزمة قانونا تنشئ هيئات مستقلة ذاتيا وذات سيادة ولها ميزانيات محددة، وتلك الهيئات مبعثرة في جميع أنحاء العالم. وليست هذه اللامركزية أمرا سلبيا بحد ذاتها، شريطة أن تبذل هذه الكيانات جهدا واعيا لإدراك الصلات فيما بينها وتلاقي الأعمال المتناقضة. وفي هذه الأحوال، فإن أفضل سبيل يتمثل في تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ الولاية المنوطة به في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المتمثلة في تقديم دعم فعال لأمانات الاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة والاستجابة للطلبات المقدمة منها، بما في ذلك في مجالات بناء الوعي، والتقييم العلمي وتكامل الأنشطة. ولم تستخدم فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية التي أوكلت إليها هذه المهمة تعبير "التنسيق" بل "الاعتماد على الصلات". ويحتاج برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى دعم حيوي في مجالات الموارد، والموظفين الأكفاء، وخاصة في نيروبي، وتكييف هيكله الحكومي الدولي وتطوير هيئات وعمليات التقييم العلمي التابعة له.

٦ - وأضاف أنه يمكن إجراء الاستعراض الحكومي الدولي للاتفاقيات، المشار إليه في الوثيقة A/53/477، من منظور مجال الموضوع أو البرنامج. وعند تحديد الهيئة التي ينبغي أن تجري هذا الاستعراض، من المهم دراسة عوامل من قبيل تقسيم العمل والميزة النسبية. ومن الصعب تحديد ما إذا كان من الممكن حقا قياس التقدم المحرز في إطار اتفاقيات البيئة الثلاث بطريقة متكاملة. وقامت اللجنة الثانية حتى الآن بمعالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي والتصحر كمجموعة بدون دمج مضمونها حقا، بل وضعت بعض المبادئ العامة من قبيل المساواة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وبوسع الجمعية العامة أن تؤدي دورا هاما في وضع سياسات شاملة، وفي تحديد الميزات النسبية لمختلف هيئات الأمم المتحدة وفيما إذا كان ينبغي للاستعراض أن يتخذ نهجا عاما أو موضوعيا. وفي حزيران/يونيه، اقترح أن تنظر الهيئات الفرعية للاتفاقية المعنية بتغير المناخ في موضوع الغابات كموضوع شامل لعدة جوانب، ودراسة أوجه التناقض بين بروتوكولي مونتريال وكيوتو فيما يتعلق بالهيدروفلوروكربونات. ولم يلق اقتراحه ترحيبا يذكر.

٧ - وأردف أن التنسيق على الصعيد الوطني، من حيث بناء القدرات، وجمع البيانات وتقديم التقارير في إطار مختلف الاتفاقيات كان عنصرا رئيسيا. وثمة موضوع آخر ينبغي بحثه في مرحلة ما هو تفرق المسائل البيئية في صكوك قانونية مختلفة على نقيض إدماجها في اتفاقية شاملة واحدة.

٨ - **السيد جونستون** (اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي): قال إن مجلس إدارة اتفاقية التنوع البيولوجي لتحقيق التعاون والتآزر مع هيئات أخرى، بما فيها المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ولجنة التنمية المستدامة واللجنة الثانية. كما تم السعي للتنسيق فيما بين الهيئات العلمية كتلك التابعة لاتفاقية الأراضي الرطبة

ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية، والمجلس الاستشاري العلمي لمرفق البيئة العالمية. وحضر ممثلو الأمانة التابعة له اجتماعات عقدت في إطار اتفاقيات أخرى ذات صلة بالبيئة ووقعوا عددا كبيرا من مذكرات التفاهم التي تحدد أنشطة محددة تهدف إلى تعزيز التعاون.

٩ - وأقر بأن التنسيق على الصعيد الوطني أمر في غاية الأهمية. وأضاف أن التقارير المرحلية والنهائية التي ستقدم خلال فترة قصيرة إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ينبغي أن تولد مجموعة من المعلومات المفيدة لتحديد الروابط مع أمانات اتفاقيات أخرى. وختاما، أكد على أهمية وضع أهداف ذات مصداقية علمية لتنفيذ الاتفاقيات، وستكون مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتلك الغاية على قدر كبير من الأهمية.

١٠ - **الرئيس**: لاحظ بوجه خاص اقتراحات المشاركين في المناقشة المتعلقة بتعزيز التنسيق من خلال وضع مواضيع شاملة لعدة جوانب من قبيل الغابات، وهو موضوع مشجع لبحثه في فريق مناقشة في اللجنة الثانية خلال السنوات الخمس المقبلة.

١١ - **السيد روش** (ألمانيا): قال إن وفده يعرب عن تقديره لتركيز المشاركين في المناقشة على التنسيق على الصعيد الوطني وعلى النهج من القاعدة إلى القمة بدلا من القمة إلى القاعدة. وقال إن الموضوع الذي أشار إليه السيد زاميت كوتاجار بشأن الاتفاقية الشاملة هو في محله تماما، لأنه ذكر في تقرير فرقة العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/53/463). ومن المثير للاهتمام سماع آراء المشاركين في المناقشة بشأن هذا الموضوع.

١٢ - **السيدة كريشنا** (الهند): أعربت عن تقديرها لصراحة المشاركين، وعن مناقشتهم للدور التنسيقي المحتمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والنهج الشاملة لعدة قطاعات، وتركيزهم على تلافي أوجه التناقض وعلى التنسيق على الصعيد الوطني. وطلبت إليهم تقديم تقييمهم عن الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين أمانات الاتفاقية برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبيان المواضيع التي تم بحثها. ومن المثير للاهتمام أيضا معرفة، متى يمكن في رأيهم أن تقوم هيئات من قبيل لجنة التنمية المستدامة والجمعية العامة بتعزيز التعاون على الصعيد الوطني وتلافي أوجه التناقض.

١٣ - **السيد إيتو** (اليابان): قال إنه انتابته الدهشة نتيجة لندرة الإشارات إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مختلف الاتفاقيات، رغم أن ذلك أمر مفهوم، نظرا لأن بعضها، مثل اتفاقية مكافحة التصحر، قد تم التفاوض عليها مباشرة تحت إشراف الجمعية العامة. وذكر أن وفده يعتقد بأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعله ينبغي أن يناقش في سياق إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة وليس بشكل منفصل في اللجنة الثانية. وتساءل عما إذا كان بوسع المشاركين التعليق على العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومختلف الاتفاقيات البيئية وعن كيفية تعزيز دوره في تنفيذها وتنسيقها.

١٤ - **السيدة بولتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): تساءلت عن كيفية معالجة أوجه التناقض المحتملة والفعلية بين الاتفاقيات والمعاهدات وفيما بينها. ولاحظت أن هناك على نحو متزايد، اتفاقيات وهيئات أخرى تتضمن

عناصر تتعلق بتقديم تقارير وطنية تلقي على ما يبدو عبئا ثقيلا على بعض البلدان، وسألت عن الجهود المبذولة للتخفيف من تلك الأعباء من خلال توسيع نطاق استخدام المشاركة في تقديم التقارير وتعزيز التعاون.

١٥ - **السيد بلات** (النمسا): تساءل عما إذا كان هناك أي شيء يمكن جنيه نتيجة بحث هذا الموضوع في الجمعية العامة وما تم عمله لتحقيق التنسيق.

١٦ - **السيد مكسيمتشيف** (الاتحاد الروسي): قال إنه يود أن يعلم ما هي أفضل الهيئات التي بوسعها أن تتصدى لموضوع التنسيق وفيما إذا كان الوقت قد حان لمثل هذه الممارسة.

١٧ - **السيد زاميت - كوتاجار** (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): قال إنه قد لا تكون هناك حاجة لوضع تقرير منفصل عن كل اتفاقية، إلا أنه لم يتم التطرق إلى هذا الموضوع بعد. وقال إن الأمر يعود إلى الحكومات حقا لتقديم مقترحاتها في هذا الشأن. وقد يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تلافي أوجه التضارب والتناقض عن طريق تحديد مجالات المشكلات أو المزايا المحتملة. وقال إن جمع الاتفاقيات تحت مظلة واحدة لا يبدو أنها فكرة قد حان الوقت لتنفيذها.

١٨ - **السيد ديالو** (الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر): قال إن الاتفاقية لا تتوخى مجرد تقديم التقارير الوطنية فحسب بل البرمجة الوطنية كذلك. وسلم بأنه ينبغي أن لا يثقل على البلدان بمتطلبات تقديم التقارير. ولهذا السبب فقد اقترح أن تعمل الأمانات الثلاث لتمكين البلدان المعنية من أن لا تقتصر على البرمجة المشتركة فحسب، بل أن تقوم في نهاية المطاف بتقديم تقارير مشتركة. وهو يرى أدوار لجنة التنمية المستدامة والجمعية العامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا السياق.

١٩ - **السيد جونستون** (اتفاقية التنوع البيولوجي): قال إن التنسيق يجري، حتى الآن، وإلى حد بعيد على أساس مخصص. ويتمثل أحد مجالات أوجه التضارب المحتملة في منظمة التجارة العالمية ونظامها. وتتمثل إحدى مشاكل التنسيق وتلافي التناقضات في الافتقار إلى الأدلة الكمية المتعلقة بالتدابير المتخذة للتوصل إلى أهداف الاتفاقية. وقال إن منظمة التجارة العالمية تتناول المسائل الكمية، وإن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا هاما جدا في المساعدة في تقديم أدلة علمية ثابتة.

٢٠ - **السيد كانشولا** (المكسيك): تساءل عما إذا لم يكن من المفضل تعزيز النظام لكل اتفاقية قبل التفكير باتفاقية شاملة.

٢١ - **السيد رونبرغ** (جزر مارشال): أكد على أن المراجعة الحكومية الدولية ضرورية جدا لتحديد أية مشاكل متحملة. وإلى أن يتم اكتساب مزيد من الخبرات في تحديد المشكلات وأوجه التضارب والتناقضات المحتملة، فمن الأفضل تناول هذه المشكلات حسب الحاجة. ومن المهم ملاحظة أن الجمعية العامة كانت قد وافقت على أن يتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء عند الطلب. وسيكون من سوء الحظ الاندفاع لوضع إطار عمل بدون تحديد أية مشكلة على نحو واضح.

٢٢ - **السيد نينجيرا** (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية): قال إنه يجب النظر إلى التنسيق في ضوء تقديم المساعدة للبلدان التي لا تتمتع بإمكانيات ووسائل مالية تمكنها من تنفيذ أحكام مختلف الاتفاقيات. ولذلك فهو يتساءل عما يمكن أن يفعله التنسيق لمساعدة البلدان للارتقاء إلى مستوى التوقعات بموجب صكوك مثل بروتوكول كيوتو، من خلال أمور منها المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا.

٢٣ - **السيدة تافورا** (البرازيل): قالت إنها ترى أنه، ينبغي التركيز أولا على كيفية التعجيل بتنفيذ كل اتفاقية من الاتفاقيات قبل التفكير في وضع اتفاقية شاملة.

٢٤ - **السيدة ماكبرني** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قالت إن البرنامج عمل من خلال المكاتب القطرية على مساعدة البلدان في تنفيذ الاتفاقيات. ولتحقيق تلك الغاية، عقد مؤخرا مؤتمرا في إسرائيل يرتبط ارتباطا وثيقا بعمله في مجال بناء القدرات من أجل ستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. وكان من بين المجالات التي غطاها المؤتمر متطلبات القدرة، ومقتضيات التخطيط الوطني ومتطلبات المعلومات والإبلاغ.

٢٥ - **السيد ديالو** (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): قال إن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتبر دورا أساسيا على الصعيد الوطني، ولا سيما في البلدان النامية، وينبغي تعزيزه. وأعرب عن ثقته بأن من شأن التنفيذ الصحيح لهذه الاتفاقيات، بواسطة البلدان فحسب بل أيضا بدعم من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، أن يساعد على تحديد الطرق والسبل التي يمكن من خلالها الاضطلاع بأعمال أكثر طموحا. وعوضا عن تنسيق هذه الاتفاقيات، يجب اتخاذ خطوات لكفالة تنفيذها بشكل صحيح إفراديا.

٢٦ - **السيد جونستون** (اتفاقية التنوع البيولوجي): قال إن هناك حاجة ماسة لوضع قاعدة معلومات ذات طابع علمي أكبر. وفي ذلك الصدد، سيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يتمتع بخبرة لمدة تزيد على ٢٥ سنة مصدرا للمعلومات العلمية التي يعتد بها.

٢٧ - **السيد زاميت - كوتاجار** (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): قال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يخدم أمانته على نحو ممتاز من خلال عمله في مجال الإعلام، وقد تمخضت خبرته في وضع الصكوك القانونية عن دروس يمكن تطبيقها في الأجزاء الإجرائية القانونية لمختلف الاتفاقيات. وهو يتفق مع ممثل البرازيل بأن الخطوة الأولى تتمثل في تنفيذ مختلف الاتفاقيات بنجاح.

علق الاجتماع الساعة ١٦/٣٥ واستؤنف الساعة ١٦/٤٠

٢٨ - **الرئيس**: دعا اللجنة لاستئناف مناقشتها العامة للبند ٩٤ من جدول الأعمال.

٢٩ - **السيد هاجايايندي** (بوروندي): قال إنه نظرا لأن بوروندي بلد استوائي ذو مناخ معتدل، فلم يتعرض لمشاكل خطيرة للتصحر بحد ذاته. إلا أنه بعد نزوح السكان الناجم عن الأزمة السياسية الاجتماعية والنزاع المسلح خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، تعين زراعة مساحات كبيرة من الأراضي غير المزروعة سابقا والمناطق

المحرجة. وتتوافر لحكومته وسائل محدودة، وتعتمد على الدعم من المنظمات الحكومية الدولية لمواجهة تحدي استعادة الغطاء النباتي في الأقاليم التي يتركز فيها الأشخاص المشردون. وتسعى الحكومة إلى تحقيق أهدافها في الحيلولة دون حدوث الجفاف والتصحر، ومحاولة إعادة توطين المشردين في المناطق التي استعيد فيها السلام في الوقت ذاته.

٣٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٨/٥٢، وخاصة توقيع اتفاق المقر مع الحكومة الألمانية، والتعاون الذي أقيم مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والعدد المتزايد للدول الأطراف. وحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية مكافحة التصحر على أن تفعل ذلك.

٣١ - وذكر أن الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف ستتيح الفرصة لتبادل الخبرات وتأكيد الالتزامات من جديد والاتفاق على سبل ووسائل تعزيز الاتفاقية. ويعقد وفده الأمل على أن يتم نتيجة للمؤتمر، التأكيد للدول الأطراف أن المؤسسات التي شكلت في إطار الاتفاقية سوف تدخل حيز التنفيذ.

٣٢ - **السيد كنشولا** (المكسيك): قال إنه فيما يتعلق بأعمال الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة، فإن وفده يرغب في تأكيد ثلاث نقاط. الأولى، الإبقاء على الوحدة بين جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وهذا الأخير ليس بديلا عن الأول بل هو عبارة عن وسيلة لوضعه موضع التنفيذ. والثانية، ينبغي عدم تفكيك جدول أعمال القرن ٢١. فقد استخرجت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة فصلا من جدول أعمال القرن ٢١، وأعادت صياغته واعتمدته كخطة عمل. وإذا استمرت بهذه الطريقة، ففي غضون خمس سنوات تكون اللجنة قد اعتمدت سلسلة من الصكوك الجديدة دون التركيز على الموضوع الحقيقي: وهو الحاجة إلى العمل. والثالثة، ينبغي أن تنبني الجهود على النتائج والإنجازات السابقة، مع مراعاة الفقرة ٣٦ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣٣ - وذكر أن لجنة التنمية المستدامة ناقشت في دورتها الرابعة العلاقة بين الغلاف الجوي والمحيطات، وهو موضوع اكتسب أهمية في ضوء ظاهرة النينيو الأخيرة. وينبغي مواصلة تلك المناقشة في الدورة السابعة.

٣٤ - وأضاف أن مفهوم التنمية المستدامة يحمل في طياته منهجا متكاملا وشاملا تم التطرق إليه في تقرير الأمين العام (A/53/477). ويشاطر وفده الآراء التي تم الإعراب عنها عن التساوق المعياري بين الاتفاقيات البيئية. ويرى وفده، أن هناك جانبان للموضوع، وهما التخصص القانوني وتساوق السياسات العامة. أما فيما يتعلق بالتخصص القانوني، فإن انتشار الأنظمة بدرجات متفاوتة من الالتزام بالنسبة للدول الأعضاء وبدون معايير عامة للتفسير قد أسهم فيما يلاحظ من انعدام التساوق. إلا أنه يمكن الاحتجاج بأن أي نظام قانوني يظهر نضجه بدرجة تخصصه. وعليه، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا ينشغل كثيرا بوجود أنظمة مختلفة في عملية الدمج.

٣٥ - وأردف أن المشاكل الملمح إليها في تقرير الأمين العام، من وجهة نظر السياسة العامة، تنبع على ما يبدو من الحاجة إلى الحفاظ على نهج شامل وعام ومتكامل بالنسبة للمواضيع البيئية، ومن مشاركة مختلف الدوائر

الحكومية في المنتديات البيئية الدولية ومن الطبيعة المؤقتة لعمليات التفاوض. ويرى وفده أنه إذا تحمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولية تعزيز تساوق السياسة العامة فستكون هناك مجازفة تتمثل في إيجاد آليات إشرافية تكون فوق مؤتمر الأطراف لمختلف الاتفاقيات، وسيقوض ذلك استقلالها الذاتي. وعوضا على ذلك ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تساعد في تنفيذ الاتفاقيات وأن تعزز التقارب نحو الأهداف الرئيسية لمؤتمر ريو. ولا يعتقد وفده أيضا بأن من الضروري إجراء تقييم قانوني لفاعلية الصكوك القائمة، نظرا لأن مؤتمر الأطراف يضطلع عادة بتقييمات من ذلك النوع. وأخيرا، ينبغي توخي الحرص بأنه ينبغي تنفيذ التقييمات المتكاملة الدورية لأوجه التقدم المقترحة في الفقرة ٩ (أ) من التقرير من وجهة نظر تساوق السياسة العامة.

٣٦ - **السيد ريشتنياك** (أوكرانيا): قال إن النتائج الإيجابية للدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة أثبتت أنه ينبغي أن تواصل تأدية دورها كمنتدى لاستمرار الحوار بين الحكومات وممثلي مختلف مجموعات المجتمع المدني، فضلا عن الأعمال التجارية والأوساط العلمية، والعمال والهياكل غير الحكومية. ويعتبر وفده أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتنسيق ضد إطار مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة. ولعله ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكرس أحد أجزائه التنسيقية لهذا الموضوع.

٣٧ - وذكر أن حكومته تدرك تماما مسؤوليتها تجاه حماية البيئة على الصعيد الوطني وفي السياق العالمي على السواء. وهي تبذل جهودا كبيرة لتحقيق الأهداف المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، إلا أن التطورات التي حدثت في العقد الماضي أظهرت أن من الصعب نسبيا، حتى في الاقتصادات المزدهرة، اتباع سياسة فعالة للتنمية المستدامة. وتبدو المشكلة أكثر تعقيدا بالنسبة لأوكرانيا بصفتها دولة حديثة الاستقلال تتعرض لمشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة، تفاقمت مؤخرا نتيجة للاضطرابات المالية العالمية.

٣٨ - وأضاف أن مشكلة تدهور التربة أصبحت حادة على نحو متزايد بالنسبة للعديد من البلدان، بما فيها بلده، ومن الواضح أن العمليات التي تؤدي إلى التصحر في مختلف المناطق المناخية تتشابه إلى حد كبير. وفي إطار تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمشاكل تدهور الأراضي وإزالة الغابات. وتبدي أوكرانيا اهتماما بالالتزام بالاتفاقية شريطة إضافة مرفق خاص يعكس المشاكل المحددة المتعلقة بالتصحر وتدهور التربة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

٣٩ - **السيدة بشير** (السودان): قالت إن الدورة الثانية القادمة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي ستعقد في داكار، ستكون حدثا هاما في الجهود الرامية لمكافحة التصحر والجفاف. ويؤمل صياغة استراتيجية متوسطة الأجل مع تقديم تمويل كاف. وقد منحت البلدان المتأثرة بالجفاف أولوية للمشاريع التي ترمي لحماية البيئة ومكافحة التصحر في برامجها الإنمائية، وينبغي للجهات المانحة أن تدعم جهودها بدعم هذه المشاريع والبرامج في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا. وتدعو الحاجة إلى مشاركة واسعة من جانب المنظمات الدولية وغير الحكومية على حد سواء لتحقيق أقصى درجة من الفعالية.

٤٠ - وذكرت أن السودان نفسه يتأثر بمشكلة التصحر، وبمشاكل مناخية أخرى من حين إلى آخر، ومن المفارقة أن إحدى هذه المشاكل تمثلت في الفيضان الشديد الذي حدث في ربيع العام الحالي. ولحقت أضرار هائلة بهياكل

البلد الأساسية وبالمنازل وتجاوز عدد الأشخاص المتضررين المليون. ودمر حوالي ٥٠٠ قرية تدميرا تاما، وجرفت المحاصيل والحدائق والأشجار المثمرة. وتشعر حكومتها بالامتنان الكبير للمساعدة السخية التي تلقتها من عدة جهات وتعرب عن أملها باستمرار هذه المساعدة.

٤١ - **السيد كابا** (غينيا): قال إن غينيا معروفة بأنها "خزان مياه غربي أفريقيا"، وتشمل خطة عملها الوطنية المتعلقة بالبيئة والتنمية عنصرا يتعلق بتعاون دون إقليمي. وقد صنفت مرتفعات جبل نيمبا بأنها موقع تراثي عالمي لما يمتاز به من نباتات وحيوانات، وإن مشروعها دون الإقليمي لحماية الحيوانات في نيوكولو باديار، الذي ينفذ بالتعاون مع السنغال يمضي قدما. ويتطلب مشروع التنمية المتكاملة لمنطقة مرتفعات فوتا دياللون مشاركة أكبر من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

٤٢ - وذكر أن ثلاثة على الأقل من جيران غينيا المباشرين تمر في أزمة، واستقبلت غينيا مئات الألوف من اللاجئين من ليبريا وسيراليون في العقد الماضي. وهم يشكلون حاليا أكثر من ١٠ في المائة من سكان غينيا، وأحدث وجودهم تدهورا متزايدا في نظامها الإيكولوجي، مما شكل تهديدا خطيرا للبيئة. وإزاء تلك الخلفية التي تنذر بكارثة بيئية، فقد وجهت غينيا نداء إلى المجتمع الدولي، وحظي بقبول إيجابي. وعقد اجتماع خاص في مقر الأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٨ من أجل دعم استقرار غينيا وتعزيز برنامج التنمية المستدامة لديها. وتعرب غينيا عن امتنانها الشديد لتلك المبادرة من جانب الأمم المتحدة لتقديم المساعدة على مواجهة أثر وجود هذا العدد الضخم من اللاجئين.

٤٣ - **السيد لانوس** (شيلي): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على مكافحة مصادر تغير المناخ. وكان من بين أهم الخطوات التي اتخذتها لوضع ذلك الالتزام موضع التنفيذ توقيع بروتوكول كيوتو. وتعتقد حكومته أن من الملائم استخدام آليات السوق للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة، التي توفر في الوقت ذاته، موارد مالية وتعزز نقل التكنولوجيا النظيفة. واضطلعت الحكومة بسلسلة من المشاريع لرصد أثر الدفيئة والتخفيف منه بحصر قائمة بغازات الدفيئة، وتقييم الخيارات المتاحة للتخفيف من حدة تغير المناخ وتقييم إمكانية التعرض له. وهي تجري أيضا دراسات تتعلق بكفاءة الطاقة وإنتاج الميثانول من الكتلة الحيوية للغابات.

٤٤ - وفيما يتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي، ذكر أن اللجنة البيئية الوطنية قامت بإعداد استراتيجية وطنية شاملة للتنوع البيولوجي ووضعت نظاما للمناطق المحمية. وبما أن ٤٥ في المائة من الأراضي في شيلي تأثرت بالتصحر بدرجة ما، فإن اتفاقية مكافحة التصحر في غاية الأهمية. وقد انضمت حكومته إلى الاتفاقية في ١٩٩٧ وأعدت خطة وطنية لمواجهة تلك المشكلة. وتخطط للمشاركة في الاجتماع الدولي المقبل الذي ستشارك في تنظيمه الأمانة العامة لاتفاقية مكافحة التصحر والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن العلاقة بين ظاهرة النينيو والجفاف والتصحر.

٤٥ - **السيد الأوجلي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن المجتمع الدولي بحاجة ماسة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة، ولتحقيق ذلك، يجب على جميع البلدان تضافر جهودها لتقديم دعم مادي ومعنوي وسياسي، لا يحمل بين طياته نوايا لسيطرة سياسية أو هيمنة اقتصادية.

٤٦ - وذكر أن مختلف المشكلات الاقتصادية تحدق بالبلدان النامية بالإضافة إلى التصحر والجفاف، ولذلك فإن معظم الموارد المالية التي ربما كانت ستوجه إلى التنمية المستدامة لولا ذلك، قد استنزفت لخدمة الديون الأجنبية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة الاقتصادية القسرية التي تفرضها دولة معنية على البلدان النامية، سواء طبقت بصفة إفرادية أو نتيجة لضغوطها وممارساتها على مجلس الأمن الدولي تعمل على تشديد طوق الحصار على شعوب هذه الدول.

٤٧ - وأضاف أن المشكلات البيئية تعد مصدرا من أهم شواغل العديد من البلدان، وخاصة البلدان المتأثرة بالفقر وانعدام الموارد. ومن أكثر الأمور التي تدعو للأسف أن البلدان المتقدمة النمو أحبطت جهود البلدان النامية الرامية إلى إدراج دفن النفايات النووية والمواد المشعة في مناطق البحار الضحلة وفي أقاليم البلدان الأخرى، في عداد الجرائم المدرجة في مشروع اتفاقية منع أعمال الإرهاب النووي، خلال قيام الفريق العامل التابع للجنة السادسة بالنظر في المسألة.

٤٨ - وأردف أن الإعلان الليبي الإيطالي المشترك الأخير بشأن إزالة آثار الاستعمار الإيطالي في ليبيا كان مؤشرا طيبا لحقبة جديدة من العلاقات الودية والبناءة بين البلدين. وكانت إزالة الألغام الأرضية وعلاج وإعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية من السمات البارزة لذلك الإعلان الذي كان مشبعا بروح التفاؤل والتفاهم المتبادل. وينبغي لدول أخرى أن تحذوا حذوها.

٤٩ - واستطرد أن ليبيا التي لم يفت في عضدها شح الموارد المائية، والأراضي الزراعية المحدودة والتدابير الاقتصادية القمعية، تمضي قدما بمشروع النهر الصناعي العظيم، والذي صمم لقهر الصحراء وتوفير مياه الشرب ومياه الري للشعب الليبي. وسيتم توسيع رقعة الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في ليبيا إلى حد كبير لتأمين الحياة الكريمة للأجيال القادمة.

٥٠ - ومضى يقول إن ليبيا تؤيد مبادئ ومفاهيم البيئة والتنمية المستدامة، وتتصدر قضايا التنمية المستدامة والجهود الرامية لمكافحة التصحر قائمة أولوياتها. وستشارك أيضا في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتحتاج البلدان المتأثرة بالتصحر والجفاف، ولا سيما البلدان الأفريقية، إلى كثير من المساعدة التقنية.

٥١ - وأضاف قائلا إن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يضطلع في هذا السياق، بعمل إيجابي جدا من خلال مشاريعه الصغيرة الهادفة إلى مساعدة الفقراء في المناطق الريفية وصغار الفلاحين. وتقدم ليبيا مساهمة كبرى للصندوق وتعتقد أن بالإمكان التغلب على مشكلة التصحر والجفاف بالنظر إلى التعاون الكافي بين الصندوق والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

٥٢ - **السيد ساندي** (النيجر): قال إن النيجر بصفته بلدا ساحليا وإن ثلثي أراضيه صحارى، يدرك جيدا أن بقاءه يتوقف على الملاذ الأخير في نضاله المتواصل ضد زحف الصحراء. وقد وضع خطة وطنية للبيئة والتنمية

المستدامة، التي تعتبر صك السياسة العامة الرئيسي لديه في مجال البيئة، ويقوم أيضا بوضع استراتيجية وطنية وخطة عمل تتعلق بالتنوع البيولوجي.

٥٣ - وذكر أن النيجر يعلق أهمية كبرى على تنفيذ المجتمع الدولي لاتفاقية مكافحة التصحر، وهو يناشد جميع البلدان التي لم تصادق بعد على الاتفاقية أن تقوم بذلك، كما يناشد المجتمع الدولي لتعبئة موارد متزايدة على نحو أكبر لمكافحة التصحر. وتحتاج مكافحة التصحر إلى إرادة سياسية، وإلى تعبئة السكان، وإلى الوقت والمثابرة. والأهم من كل ذلك، فهي تحتاج إلى موارد مالية.

٥٤ - وأضاف أن الحكومة شكلت مؤخرا لجنة تقنية لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية، وأناطت بها مهمة وضع خطة وطنية لمكافحة التصحر كعنصر رئيسي من عناصر الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

٥٥ - **السيد زبيري** (الفلبين): أعرب عن أمله بأن تعمل الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف على تقدم تنفيذ بروتوكول كيوتو، والاتفاقات الأخرى في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. واستنادا إلى مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، من المعقول توقع أن لا تتخذ البلدان النامية التزامات مشابهة لالتزامات بلدان المرفق الأول، ومع ذلك يجب اتخاذ إجراء هام لتعزيز حماية البيئة، وتبذل الدول النامية ما بوسعها رغم العوائق المالية وما يتصل بها من عوائق أخرى.

٥٦ - وعرض التشريع الذي تم اعتماده والذي أعده الكونغرس الفلبيني، الذي يشمل تقييم الأثر البيئي المعزز، والأنظمة المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي تؤثر على نوعية الموارد الطبيعية، والبرنامج المتكامل لإدارة النفايات وإنشاء لجنة محاكمة بيئية تتمتع باختصاص تقرير الحالات التي تنطوي على انتهاكات التشريع البيئي. وأعرب عن أمل الفلبين في أن يتمخض برنامج العمل الذي اعتمد في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي عن نتائج فورية ذات فائدة مباشرة للبلدان النامية.

٥٧ - وذكر أنه لكي تتمكن البلدان النامية من المساهمة الكاملة في الجهود العالمية الرامية إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فإن الشراكة التي وعد بها في مؤتمر ريو، يجب أن تصبح حقيقة ملموسة مع نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وتقديم المساعدة التقنية والموارد الخارجية الكافية لدعم الجهود الوطنية للتخفيف من حدة الفقر والبرامج الاقتصادية الاجتماعية ذات الصلة. غير أن البلدان النامية ليست متفائلة جدا: إذ لا يوجد لدى المجتمع الدولي بعد خطة عمل لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إليها، ولم تمنح مساعدة التعاون التقني من خلال الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة موارد كافية وقابلة للتنبؤ. وفي حين يجب الثناء على البلدان الاسكندنافية لتجاوزها لهدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، فقد تدنت المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة خلال السنوات الخمس الماضية. ورغم الأزمة المالية الحالية في منطقة الشرق الأقصى، فقد واصلت الفلبين المضي قدما في جهودها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة. وكان ذلك من الصعوبة بمكان وهي تواجه، وشأنها شأن العديد من البلدان النامية، حالة يتعين عليها أن تختار بين حماية مواردها الطبيعية والبيئة أو إطعام شعبها. وهو ليس خيارا ينبغي لأي بلد أن يضطر إليه، ومما يحزنه أن بعض الدول النامية قد اضطرت أن تفعل ذلك.

مسائل أخرى

٥٨ - **السيدة فهمي** (مصر): قالت إنها ترغب في أن تشير، تسجيلا للموقف، إلى أنها لم تتمكن في بداية الاجتماع، من مواصلة الإدلاء ببيانها لأن المترجم الشفوي في مقصورة اللغة الانكليزية لم يتمكن من ترجمة الترجمة الشفوية الفرنسية الواردة من المقصورة العربية بشكل صحيح ودقيق وبالسرعة الملاءمة وهي ترغب في تقديم طلب رسمي عن طريق الرئيس إلى الأمانة العامة للتحقيق في المسألة وتقترح إيلاء النظر لإمكانية توفير مزيد من التدريب للمترجمين الشفويين في المقصورة الانكليزية الذين يترجمون من اللغة الفرنسية.

٥٩ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى أنه في الاجتماع السابق، استخدم تعبير مختلق وغير صحيح للكتلة المائية التي كانت تعرف دائما باسم الخليج الفارسي المعترف به تاريخيا ودوليا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠

- - - - -